S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1994/1265
8 November 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

رسالـــة مؤرخـة ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ موجهة من الأمين العام الى رئيس مجلس الأمن

أتشرف بأن أحيل إليكم طيا نص مذكرة شفوية مؤرخة ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ موجهة من وزارة الدولة للعلاقات الخارجية في الجمهورية الدومينيكية سلمها لي في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، الممثل الدائم لذلك البلد بالأمم المتحدة.

وفي تلك الرسالة، تقدم حكومة الجمهورية الدومينيكية طلبا بموجب المادة ٥٠ من ميثاق الأمم المتحدة من أجل إجراء مشاورات مع مجلس الأمن بشأن الخسائر الاقتصادية التي تكبدتها الجمهورية الدومينيكية نتيجة للجزاءات الإلزامية التي كان المجلس قدر فرضها حتى وقت قريب على هايتي.

ونظرا الى أن المشاورات المنصوص عليها في المادة ٥٠، تندرج في نطاق صلاحيات مجلس الأمن، فقد تودون توجيه انتباه أعضاء المجلس الى هذه المسألة.

(توقيع) بطرس بطرس غالي

111194 111194 94-43802

[الأصل: الاسبانية والانكليزية]

مرفق

مذكرة شفوية مؤرخة ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ موجهة الى الأمين العام من وزارة الدولة للعلاقات الخارجية في الجمهورية الدومينيكية

تبعث وزارة الدولة للعلاقات الخارجية في الجمهورية الدومينيكية بتحياتها الودية الى سعادة الأمين العام للأمم المتحدة السيد بطرس بطرس غالي، وتطلب الموافقة على أن تـُحال الى المجلس المذكرة المرفقة المرسلة من حكومة الجمهورية الدومينيكية والمتعلقة بتنفيذ قراري مجلس الأمن ٨٤١ (١٩٩٣) و ٩١٧ (١٩٩٤) المتعلقين بهايتي.

[الأصل: الاسبانية والانكليزية]

التذييل الأول

مذكرة من حكومة الجمهورية الدومينيكية بشأن الخسائر التي عانى منها اقتصاد الجمهورية الدومينيكية، والمرتبطة بتنفيذ الحظر الذي فرضته الأمم المتحدة ضد جمهورية هايتي

١ - تؤيد حكومة الجمهورية الدومينيكية تأييدا تاما قراري مجلس الأمن ٨٤١ (١٩٩٣) و ٩١٧ (١٩٩٤). وإن الجمهورية الدومينيكية، بوصفها الدولة الوحيدة المجاورة لهايتي، تقوم بدور رئيسي في الامتثال الدولي لقرارات مجلس الأمن. وقد التزمت الحكومة الدومينيكية بقبول تعهداتها بموجب هذين القرارين، وقد قامت على أفضل نحو ممكن بتعزيز الحظر المفروض على هايتي.

٢ - وقد قطعت الحكومة الدومينيكية على نفسها هذا الالتزام على الرغم من الخسائر المباشرة وغير المباشرة التي يتكبدها اقتصاد الجمهورية الدومينيكية نتيجة للحظر المفروض على هايتي (انظر المرفق الثاني).

٣ - لقد ظلت هايتي والجمهورية الدومينيكية شريكين تجاريين بصورة تقليدية ومنذ عهد طويل. وتقوم بيننا تجارة رسمية وغير رسمية، كأسلوب أساسي للحياة في منطقة الحدود، بالإضافة الى عبور مواطني كلا البلدين لتلك الحدود من أجل الاحتفال بأعياد القديسين، والاشتراك في إحياء العادات والتقاليد؛ وهي اليوم أنشطة لا وجود لها نتيجة للحظر المفروض على هايتي، مما تسبب في انهيار جميع مبادلاتنا التجارية على طول منطقة الحدود. وقد تمخض هذا كله عن انخفاض خطير في إنتاج أنشطة اقتصادية شتى، فضلا عن زيادة البطالة، والصعوبات البالغة في تأمين سبل العيش في هذه المنطقة الشاسعة.

٤ - وبالطريقة ذاتها، فإن الجمهورية الدومينيكية قد امتثلت كأمر ذي حتمية مطلقة، للقرارين ٨٤١ (١٩٩٣) و ٩١٧ (١٩٩٤)، من حيث الإبقاء على حراسة قواتنا المسلحة للحدود بين الجمهوريتين، بغية تنفيذ الحظر بإخلاص وبصورة كاملة، على نحو ترتب عليه أن ميزانية قواتنا المسلحة للسنة المالية ١٩٩٤ قد استنفدت بالفعل من أجل الامتثال للحظر المفروض على هايتي.

٥ - ونحيطكم علما أيضا بأنه وفقا لاتفاقات لومي، كانت هناك خطط مشتركة للتنمية الحدودية يجري تنفيذها، وقد أصيبت جميع المزايا المترتبة عليها بالشلل، دون أن يكون بوسع أي من البلدين التمتع بها، وبالتالي تُرجم هذا كله الى خسارة مادية ملموسة لسكان هذا الجزء من البلد.

٦ - وجميع هذه الخسائر المبينة أعلاه هي خسائر اقتصادية فريدة في نوعها أنهكت الاقتصاد الدومينيكي إنهاكا كبيرا نظرا الى أن هذا هو البلد الوحيد المشترك في الحدود مع هايتي.

٧ - ولذا، وبوضع جميع ما هو معروض هنا في الاعتبار وطبقا للمادة ٥٠ من ميثاق الأمم المتحدة، التي تنص على أنه "إذا اتخذ مجلس الأمن ضد أي دولة تدابير منع أو قمع فإن لكل دولة أخرى - سواء كانت من أعضاء الأمم المتحدة أم لم تكن - تواجه مشاكل اقتصادية خاصة تنشأ عن تنفيذ هذه التدابير، الحق في أن تتشاور مع مجلس الأمن بشأن حل هذه المشاكل". وتناشد حكومة الجمهورية الدومينيكية بكل احترام الأمين العام للأمم المتحدة أن تجري دراسة إمكانية تعويض الجمهورية الدومينيكية اقتصاديا عن النفقات والخسائر الكبيرة التي عانينا منها تطبيقا للقرارين المذكورين أعلاه حتى يومنا هذا.

٨ - ونحن نعرض عليكم، في وثيقة مستقلة، تقرير "المصرف المركزي للجمهورية الدومينيكية" بشأن هذا الموضوع الذي يشغلنا (انظر التذييل الثاني).

[الأصل: بالاسبانية]

التذييل الثاني

البنك المركزي للجمهورية الدومينيكية

إدارة الحسابات القومية والتخطيط النقدي

التقرير المؤرخ ٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤ المتعلق بالأثر الاقتصادي الذي يلحقه الحظر المفروض على هايتي بالجمهورية الدومينيكية

أولا - الهدف والمدى

١ - يشكل هذا التقرير جهدا أوليا في تحديد الآثار التي لحقت بالاقتصاد الدومينيكاني من جراء الحظر المفروض على هايتي بقرار من مجلس الأمن.

٢ - ورغما عن أن الحكومة الدومينيكية بدأت في تنفيذ الحكم المشار اليه سابقا في التاريخ المحدد، فلأسباب تتصل بصعوبة التوفيق بين المعلومات المتوفرة وقت كتابة هذا التقرير، ولأغراض التحليل، لم ينظر إلا في الفترة الممتدة بين شهري كانون الثاني/يناير - أيلول/سبتمبر ١٩٩٤.

ثانيا - المنهجية

٣ - تحقيقا للهدف المنشود، نظر هذا التقرير في الآثار المترتبة على الحظر في ثلاثة مجالات واسعة. أولا، تحديد الآثار المباشرة على الموارد المالية الحكومية، من خلال الاعتمادات المخصصة في الميزانية. ثانيا، قياس الأثر المنعكس على التجارة الخارجية، الرسمية وغير الرسمية. ثالثا، حصر بعض المظاهر المتصلة بتطبيق الحظر.

ثالثا - الآثار المترتبة على الحظر

٤ - أدت ضرورة تعزيز الاجراءات الكفيلة بضمان التنفيذ الدقيق للحظر الى أن الحكومة الدومينيكية لم تجد مفرا من زيادة الاعتمادات المخصصة لبنود شؤون الأفراد والخدمات العامة واللوازم والإمدادات في ميزانية وزارة القوات المسلحة الدومينيكية لعام ١٩٩٤. كذلك، فإنها أدت الى حدوث زيادة ضخمة في اعتمادات البنود المماثلة المخصصة للمستشفيات التي تخدم منطقة الحدود، في ميزانية وزارة الصحة والمساعدة الاجتماعية وفي النفقات الاجتماعية لرئاسة الجمهورية الموجهة الى ذلك الجزء من الأراضي الوطنية الذي تأثر بالحظر أكثر من غيره.

٥ - ومن جهة أخرى، تدهورت التجارة غير الرسمية للسلع الأساسية، التي كانت قائمة بين البلدين من قديم الزمن، مما سبب ضغوطا هائلة على المنتجين الوطنيين للدجاج، والبيض، والأرز، والعجائن، ومستحضرات التجميل، على سبيل المثال، حيث يستحيل الحصول على هذه المنتجات في الأسواق الأسبوعية (الأسواق الجوالة) التي تقام في الأماكن الواقعة على الحدود أو عن طريق الزيارات التي يقوم بها الهايتيون للاتجار محليا. ولم يكن الضرر الذي لحق بالتجارة الرسمية أقل حدة.

٦ - ومن الناحية الاجتماعية، كان وقع الآثار المباشرة للحظر محسوسا في المنطقة من جراء الهبوط الضخم الذي لحق بدخول السكان في منطقة الحدود. فقد تسببت هذه الآثار، والتدابير التقييدية الحكومية

الهادفة الى السيطرة على بيع الوقود بالتجزئة، في الدخول في مضاربات، ولاسيما غش الوقود، جرت معها أكثر من مأساة.

ألف - الأثر على الموارد المالية الحكومية

٧ - يقدر صافي الاعتمادات المخصصة في الميزانية للهيئات الحكومية الوطنية، بمبلغ ٤٦٨,١ مليون بيزو دومينيكاني بالسعر الجاري وبمبلغ ٤٢٥,٥ مليون بيزو بعد استبعاد أثر السعر التراكمي ما بين كانون الثاني/يناير - أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ و كانون الثاني/يناير - أيلول/سبتمبر ١٩٩٤.

١ - نفقات القوات المسلحة

٨ - نتيجة لضرورة تعيين عدد من العسكريين لضمان تنفيذ الحظر، اضطرت القوات المسلحة الدومينيكية الى زيادة عدد أفرادها، بحيث وصل العدد الى ٧٦٣ ٢ شخصا، وهو سبب رئيسي في تكبد ٤٥,٧ مليون بيزو دومينيكياني، أي ما نسبته ١٤,٢ في المائة، في بند شؤون الأفراد[١] من ميزانية القوات المسلحة خلال الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير الى أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، مقارنة بميزانية نفس الفترة من عام ١٩٩٣.

٩ - وقد حدثت هذه الزيادة الهائلة في نفقات القوات المسلحة في بند اللوازم والإمدادات[٢]. وتبين ميزانية كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ زيادة قدرها ١٩٦,٩ مليون بيزو دومينيكاني، أي بزيادة نسبتها ١٢٩ في المائة، مقارنة بميزانية نفس الفترة من عام ١٩٩٣.

١٠ - أما بند الخدمات العامة في القوات المسحلة، الذي يشمل نفقات السفر، وأعمال التشييد والإصلاحات البسيطة، فقد زاد الى ١١,٨ مليون بيزو دومينيكاني، أي بزيادة نسبتها ٨٣,٧ في المائة عن ميزانية نفس البند في السنة السابقة.

---

(١) يشمل هذا البند، أساسا، مرتبات الوظائف الثابتة، والعلاوات، والأجور، وبدلات التمثيل.

(٢) يشمل هذا البند، أساسا، الأغذية، والمنسوجات، والأزياء الرسمية والمنتجات الكيميائية وملحقاتها.

١١ - وإجمالا، فإن الزيادة المسجلة في هذه البنود الثلاثة قد بلغت ٢٤٨,٦ مليون بيرز دومينيكاني، أي بنسبة ٥٦,٦ في المائة، مما يعني أنه حتى بعد استبعاد أثر السعر التراكمي في الفترة الممتدة من أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ الى أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، فإن هناك زيادة قدرها ٢٢٦ مليون بيزو دومينيكاني في النفقات المخصصة لوزارة القوات المسلحة، خلال الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير - أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، مقارنة بميزانية نفس الفترة من عام ١٩٩٣.

٢ - النفقات الصحية في منطقة الحدود

١٢ - أدت الضغوط الناشئة من الطلب على الخدمات الصحية، من جانب الرعايا الهايتيين في منطقة الحدود، الى قيام وزارة الصحة والمساعدة الاجتماعية بزيادة اعتماداتها المقدرة في الميزانية الى حوالي الضعف من ٨٦,٣ مليون بيزو دومينيكاني تراكمت في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، الى ١٦٦,٥ مليون بيزو دومينيكاني تراكمت في نفس الفترة من عام ١٩٩٤، لتغطية النفقات الجارية في المستشفيات الموجودة في مناطق البلد المتاخمة للأراضي الهايتية.

١٣ - وخلال الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير الى أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، تقدر الزيادة في نفقات بنود شؤون الأفراد، واللوازم والإمدادات ونفس البنود في المستشفيات الواقعة على الحدود، بمبلغ ٦٠,٢ مليون بيزو دومينيكاني، أي بزيادة نسبتها ٩٣ في المائة، مقارنة بنفس الفترة من عام ١٩٩٣، وبمبلغ ٥٤,٧ مليون بيزو دومينيكاني بعد استبعاد أثر السعر التراكمي.

٣ - اعتمادات رئاسة الجمهورية

١٤ - رصدت الحكومة المركزية لبرنامج المساعدة الاجتماعية، اعتمادات ضخمة لمساعدة سكان منطقة الحدود المتأثرين بتقلص الأنشطة الاقتصادية في المنطقة. ويشار هنا، على سبيل المثال، الى المرسوم رقم ٢١٠-٩٤ الذي خولت السلطة التنفيذية بموجبه المصرف الزراعي مهمة تنفيذ برنامج مبيعات الأرز بسعر ٢,١٥ بيزو دومينيكاني للرطل، في الوقت الذي كان فيه سعر الرطل في السوق المحلي ٤,٢٥ بيزو دومينيكاني.

١٥ - ومن المقدر أن الحكومة المركزية تكبدت أكثر من ١٥٠ مليون بيزو دومينيكاني من أجل هذا البند وغيره من البنود، بما في ذلك نفقات صيانة وإصلاح الدروب والطرق المحلية في المنطقة.

باء - التجارة الخارجية

١٦ - على نحو ما تم شرحه آنفا، تمارس التجارة الخارجية الدومينيكانية مع هايتي على الصعيدين الرسمي وغير الرسمي، ولهذا الثاني السيادة بشكل واضح. وانقسام السوق الى جزءين بهذا الشكل

لا يفترض، من ناحية المبدأ، وجود اختلاف في طبيعة السلع المتجر بها في سوق أو آخر. وتقدر خسائر النقد الأجنبي في مجال التجارة بين البلدين بحوالي ٦٣,٦ مليون بيزو دومينيكاني في الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير الى أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، مقارنة بنفس الفترة من عام ١٩٩٣.

١ - التجارة الرسمية

١٧ - تعكس الأرقام المتعلقة بالتجارة الثنائية الرسمية مع هايتي انخفاضا قدره ٣,٦ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، بحساب قيمة الصادرات في الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير الى أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ بالمبلغ المناظر لنفس الفترة من عام ١٩٩٣. واعتبارا من أيار/مايو ١٩٩٤، فإن قيمة التبادل التجاري كانت صفرا بالفعل.

٢ - التجارة غير الرسمية

١٨ - لا توجد أرقام تسجل بانتظام التجارة غير الرسمية بين هايتي والجمهورية الدومينيكية. بيد أن الخبراء في هذا المجال يقدرونها بما يتراوح بين سبعة أضعاف أو ثمانية أضعاف المبلغ المسجل للتجارة الرسمية. وانطلاقا من ذلك، وباعتبار قيمة الصادرات في هذا القطاع الأخير البالغ اجماليها ٨ ملايين من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٩٣. تبلغ قيمة السلع المتبادلة في أسواق الحدود، وبأساليب أخرى، حوالي ٦٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة.

١٩ - ورغم أنه من الصعب الرد بأن نسبة من اجمالي المبلغ المقدر كان من الممكن الاتجار بها خلال تطبيق الحظر، فإن الضغوط السياسية الهائلة التي مورست على الحكومة في الأشهر الأولى من السنة من جانب المنظمات السياسية والمدنية في المنطقة، التي يدعى بأنها تتمتع بمرونة أكبر في تطبيق الحظر، تدفع الى التفكير بأن هذا المبلغ كان صفرا بالفعل.

جيم - مظاهر الحظر

٢٠ - سبب تطبيق الحظر آثارا عديدة في منطقة الحدود. وفيما يلي بعض من أهم هذه الآثار:

(أ) انخفاض في متوسط دخل الموظفين والأجراء في قطاعات الانتاج الرئيسية في المنطقة؛

(ب) ضرورة تطبيق الإعانة المالية الحكومية في انتاج السلع الاستهلاكية الأساسية، مثل الأرز؛

(ج) نقص الوقود؛

(د) تدهور نوعية الخدمات الصحية؛

(هـ) انهيار المشاريع التجارية الصغيرة؛

(و) تقييد الحركة في المنطقة؛

(ز) وقوع خسائر في الأرواح.

٢١ - ومن بين هذه المظاهر، تجدر الإشارة الى الأثر على دخل سكان المنطقة. وعدم وجود معلومات عن المظاهر الأخرى للحظر يعرقل أية نية على تحديد ذلك الأثر.

٢٢ - وقد كشفت الدراسة التي أجراها البنك المركزي للجمهورية عن القوى العاملة عن أن متوسط الدخل في الساعة لسكان المنطقة، في الفترة من آب/أغسطس ١٩٩٣ الى نيسان/أبريل ١٩٩٤، قد انخفض بنسبة ٤٥ في المائة، بالمقارنة بمتوسط الدخل الوطني. والواقع أنه حدث انخفاض قوي في متوسط الدخل في قطاعات الزراعة، والصناعة، والتجارة والنقل، ومن المقدر، بالنسبة للقطاع التجاري فقط، أن نشاطه قد انخفض بنسبة ٦٠ في المائة.

٢٣ - ومن الصعب، فيما بيدو، تقدير تكاليف انخفاض الدخل هذا في أكثر المناطق تأثرا في البلد، لما سببه، وقد يظل يسببه، من زيادة في تدفقات المهاجرين وقد تصحبها زيادة في هجرة الهايتيين.

رابعا - النتائج

٢٤ - يساعد هذا التقدير للآثار المترتبة على تنفيذ الحظر من جانب الجمهورية الدومينيكية على الخلوص الى أن الأثر السلبي على الموارد المالية الحكومية يقدر بحوالي ٤٦٨,١ مليون بيزو دومينيكاني (٣٧,٤ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة)، نتيجة لزيادة الاعتمادات المخصصة في الميزانية لتغطية الزيادة في النفقات الجارية لوزارتي القوات المسلحة، والصحة والمساعدة الاجتماعية.

٢٥ - وتقدر خسائر النقد الأجنبي الناجمة عن تدهور أنشطة التجارة الخارجية، سواء في السوق الرسمي أو السوق غير الرسمي، بحوالي ٦٣,٤ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة.

٢٦ - وأخيرا، فقد ترتبت على الحظر مجموعة من المظاهر السلبية أثرت في قليل أو كثير على نوعية حياة سكان المنطقة، وإن لم يتسن تحديد آثارها حتى وقت الانتهاء من هذا التقرير، باستثناء ما يتصل بدخول الموظفين والأجراء في القطاعات الانتاجية الرئيسية في المنطقة، التي تكشف أرقامها عن معدل انخفاض يبلغ قدره حوالي ٤٥ في المائة حدث عقب تنفيذ الحظر مباشرة.

جدول ١

ملخص للآثار التي لحقت بالجمهورية الدومينيكية من جراء الحظر المفروض على هايتي

	الآثار السلبية	
	بملايين البيزات	بملايين الدولارات[أ]
زيادة النفقات الحكومية	٤٦٨,١	٣٧,٥
الخسائر في التجارة الخارجية	٧٩٥,٠	٦٣,٦
انخفاض دخول الأجراء في المنطقة	٤٥ في المائة	-

(أ) محسوبة بمعدل الصرف الرسمي البالغ قدره ١٢,٥ بيزو دومينيكاني لكل دولار من دولارات الولايات المتحدة.

- - - - -